«الشعبة البرلمانية» عقدت اجتماعا برئاسة السعدون

السعدون مترئسا الاجتماع

جانب من الاجتماع

عقدت اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية اجتماعا لها أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة ورئيس الشعبة البرلمانية أحمد عبدالعزيز السعدون.

وحضر الاجتماع وكيل الشعبة البرلمانية الدكتور حمد محمد المطر وأمين سر الشعبة النائب الدكتور محمد حسين المهّان وأمين الصندوق النائب حمد عادل العبيد وأعضاء الشعبة النواب شعيب علي شعبان وداود سليمان معرفي وفهد فلاح بن جامع والأمين العام لمجلس الأمة خالد سعد بو صليب والأمين العام المساعد لقطاع المنظمات والعلاقات بالتكليف مشعل محمد العنزي.

نمد الخارجية بجميع البيانات والمعلومات الفنية المتعلقة بالحقل لمباشرة اتصالاتها ومباحثاتها مع إيران

سعد البراك ردا على سؤال العليان: حقل الدرة «كويتي-سعودي» .. والادعاءات الإيرانية لا تنفي صحة الوقائع

سعد البراك

حمد العليان

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير المالية بالوكالة د.سعد البراك، في رده على سؤال وجهه النائب حمد العليان، أن الادعاءات الإيرانية في شأن حقل الدرة لا تنفي صحة الوقائع على الأرض، والتي تؤكد ملكية الحقل للكويت والسعودية معا وبشكل مشترك.

وقال البراك إن «حقل الدرة البحري للغاز قد اكتشف عام 1967 ويقع بأكمله في المنطقة المغمورة المقسومة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وبهذه المثابة فهو حقل مشترك بينهما ويملكان وحدهما كامل الحقوق في استغلال الثروات الطبيعية فيه بحكم ملكيتهما المشتركة الخالصة لهذه الحقوق في تلك المنطقة بالتساوي، بناء على الاتفاقية المبرمة بينهما في شأنها بتاريخ 2000/7/2 والصادر بالموافقة عليها القانون رقم (35) لسنة 2000، وعلى هذا المقتضى أبرمت الكويت مع السعودية بتاريخ 21 مارس 2022 اتفاقية لتطوير الحقل المذكور عن طريق شركة واحدة بقدرة تصل إلى مليار قدم مكعبة و84 ألف برميل من المكثفات يوميا بناء على مذكرة التفاهم الموقعة بينهما بتاريخ 24 ديسمبر 2019، الأمر الذي يجري التنسيق في شأنه حاليا في الاجتماعات الفنية التي تعقد بانتظام وإطراد بين الجانبين الكويتي والسعودي لهذا الغرض».

وأضاف وزير النفط أن «ادعاءات ايران في شأن الحقل المذكور، تفرض على وزارة النفط، باعتبارها الجهة المنوط بها تولي شؤون الثروة النفطية للكويت وتطويرها بما يكفل تنمية موارد الدولة وزيادة دخلها القومي، التنسيق الدائم والتشاور المستمر مع وزارة الخارجية، وإمدادها بكافة البيانات والمعلومات الفنية المتعلقة بهذا الحقل لمباشرة شؤونها حيال استجماع العناصرذات الأثر في سياسة الكويت الخارجية مع إيران في شأن الحقل المشار إليه، والقيام بالاتصالات والمباحثات للتهيئة لأي إجراءات أو تدابير دولية، بما فيها المفاوضات لعقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وهو ما تعكف وزارة النفط حاليا على موالاة إجرائه بشكل دائم ومضطرد، تحقيقا للمصلحة العليا لدولة الكويت حسبما جاء في المادة (21) من الدستور والتي تنص على أن الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني».

طلب تزويده بحالات الاستثناءات

الغانم لوزير الخارجية: ما معايير النقل إلى الوظائف الديبلوماسية والقنصلية؟

مرزوق الغانم

وجه النائب مرزوق الغانم سؤالاً إلى وزير الخارجية، في شأن معايير النقل من كادر الوظائف العامة إلى الوظائف في السلكين الديبلوماسي والقنصلي.

وذكر الغانم في في مقدمة السؤال، أن السلكين الديبلوماسي والقنصلي يضطلعان بمهام بالغة الأهمية في تمثيل دولة الكويت لدى البلدان الصديقة وفي رعاية مصالحها وتوطيد على الصداقة والتعاون الثنائي والعناية بشؤون المواطنين الكويتيين في الخارج، وهو ما تعكسه أحكام القانون رقم 21 /1962 في شأن نظام السلكين والقوانين المعدلة له، ولأهمية تلك المهام والمسؤوليات فرضت شروط ومعايير دقيقة لاختيار وانتقاء العناصر الوطنية الكفء.

وأضاف «بلغ إلى علمي أن الوزارة لم تلتزم بتلك المعايير والضوابط والشروط، ونقلت عددا من المعينين على كادر الوظائف العامة إلى كادر السلكين الديبلوماسي والقنصلي، رغم التفاوت الكبير بين معايير الاختيار وشروطه بين كلا الكادرين، الأمر الذي حجب الوظيفة الديبلوماسية والقنصلية عن الكوادر المستحقة، ويتعارض مع المبادئ الدستورية ومبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين كافة».

وطلب الغانم إفادته وتزويده بـ:

1 – المعايير والشروط التي حددها قرار الوزارة رقم 53 الصادر في 16–2022–11، في شأن تنظيم النقل من كادر الوظائف العامة إلى وظائف السلكين الديبلوماسي والقنصلي مع تزويدي بصورة ضوئية منه.

2 – هل التزمت الوزارة عند إصدار القرار المشار إليه بالمعايير والضوابط والتخصصات والشهادات المؤهلة لشغل وظائف السلكين الديبلوماسي والقنصلي؟

3 – هل لجأت الوزارة عند النقل إلى الكادر الديبلوماسي والقنصلي، إلى استثناء بعض الحالات من كل أو بعض الشروط المؤهلة لشغل هذا الكادر؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي ببيان الحالات المستثناة، مع مبررات وأسانيد هذا الاستثناء في معاملة المتقدمين دون مساواة.

4 – ما الأسباب التي دعت إلى إضافة تخصص علم النفس ضمن التخصصات الجائز نقلها لوظائف السلكين الديبلوماسي والقنصلي؟

5 – ما مدى صحة أن بعض الموظفين الإداريين في بعثات الكويت بالخارج، كلفوا بأعمال تدخل ضمن أعمال السلك الديبلوماسي والقنصلي، كإعداد وكتابة التقارير السياسية والاقتصادية وغيرها من أعمال، تدخل في اختصاص أعمال السلك القنصلي؟

6 – ما مدى صحة ابتعاث الوزارة لبعض حملة الثانوية العامة فقط، ضمن البعثات الخارجية؟ إذا كانت الاجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بأسمائهم وأسباب ومبررات ذلك.

لإرساء قواعد المساواة والأمن والاستقرار المجتمعي

5 نواب يقترحون توزيع البعثات الخارجية لخريجي الثانوية بين المدارس العامة والخاصة

مقدمو الاقتراح شددوا على أهمية المساواة

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح برغبة بإلزام وزارة التعليم العالي بتوزيع المقاعد الدراسية في بعثاتها الخارجية لخريجي الثانوية العامة أو ما يعادلها بمختلف الأنظمة التعليمية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ونص الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب د.حسن جوهر ومهلهل المضف وفهد فلاح بن جامع ود.حمد المطر ود.عبد العزيز الصقعبي على ما يلي:

لما كان العدل ميزاناً للحق، وأساساً لإرساء قواعد المساواة والأمن والاستقرار المجتمعي، ونظراً لتنوع الأنظمة التعليمية المعتمدة في دولة الكويت على مستوى التعليم العام، واختلاف طرق التقييم النهائي لخريجي المدارس الحكومية والمدارس الأجنبية الخاصة، وكيفية احتساب النسب والدرجات النهائية للصف الثاني عشر أو ما يعادله، ولما كانت الدولة توفر سنوياً فرص مواصلة التعليم الجامعي في العديد من دول العالم وفي مختلف التخصصات وعلى رأسها تخصص الطب البشري وطب الأسنان، وهي من أكثر التخصصات المرغوبة لطالبي البعثات الخارجية.

ولما شهدت خطط البعثات الخارجية من تحيّز واضح في توزيع المقاعد الخاصة بتخصصات الطب البشري وطب الأسنان تحديداً لصالح خريجي المدارس الخاصة لاسيما ذات النظام التعليمي الأمريكي، وذلك على حساب خريجي المدارس الحكومية ممن يشكلون أكثر من 80% من مجموع خريجي الثانوية العامة أو ما يعادلها في دولة الكويت، الأمر الذي نجم عنه احتكار المقاعد الطبية في دول محددة منها المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا ومملكة البحرين لغير خريجي المدارس الحكومية، والغبن الشديد الذي لحق بهم نتيجة لاختلاف احتساب المعادلات النهائية، ما يخدش مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء البلد الواحد.

ولما كان الدستور الكويتي ينص على قواعد العدالة بين المواطنين وحرصاً على تشجيع القطاع التعليمي العام الذي يكلف الدولة أكثر من ملياري سنوياً، لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إلزام وزارة التعليم العالي بتوزيع المقاعد الدراسية في بعثاتها الخارجية لخريجي الثانوية العامة أو ما يعادلها بمختلف الأنظمة التعليمية بين القطاع العام والقطاع الخاص على النحو التالي:

(1) فرز مقاعد البعثات الخارجية في مختلف التخصصات، بخاصة الطب البشري وطب الأسنان، بحسب نسبة خريجي الثانوية العامة لكل من المدارس الثانوية الحكومية والمدارس الثانوية الخاصة من إجمالي خريجي الثانوية العامة في دولة الكويت، ولكل دولة ابتعاث على حدة، وذلك لحصر المنافسة على مقاعد البعثات في كل دولة، وفي كل تخصص بين الخريجين من النظام التعليمي الثانوي نفسه، وكما هو موضح في الجدول التالي:

فعلى سبيل المثال إذا كانت نسبة خريجي الثانويات الحكومية تشكل 80% من خريجي الصف الثاني عشر أو ما يعادله تخصص لهم النسبة ذاتها من إجمالي عدد المقاعد في كل تخصص علمي وفي كل دولة ابتعاث على حدة، في مقابل 20% من المقاعد لخريجي ثانويات الخاصة.

(2) في حالة إقرار الاختبار الوطني الموحّد أو اختبار القدرات تفرض اختبارات مواد الرياضيات والعلوم (الكيمياء والأحياء والفيزياء) بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية باعتبارها من المتطلبات الجامعية في دراسة العلوم الطبية والهندسة والعلوم العامة.

أكد أن التشريعات القادمة ستركز على التنمية وتنويع مصادر الدخل

فهد المسعود: مستمرون في تنفيذ خارطة الأولويات النيابية لإقرار كل التشريعات المهمة للبلد والمواطنين

فهد المسعود

أكد النائب فهد المسعود أن خارطة الأولويات النيابية التي تم الإعلان عنها في بدء دور الانعقاد مستمرة حتى إقرار كل التشريعات المهمة للبلد والمواطنين في جميع المجالات .

وقال المسعود في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة كان دورا استثنائيا بما شمله من إنجازات تشريعية نوعية في زمن قياسي لم يتجاوز 30 يوما من العمل الفعلي.

وأوضح أن التشريعات المنجزة تتعلق بقانون إنشاء المدن الإسكانية وتعديل قانون التأمين الصحي وتعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية وإنشاء المفوضية العامة للانتخابات.

وبين أن هذه القوانين أنجزت بفضل التنسيق ما بين النواب وكذلك مع الجانب الحكومي والجهود الكبيرة التي بذلت في اللجان البرلمانية، منوها بأن اللجان البرلمانية شهدت اجتماعات ماراثونية متواصلة من أجل إنجاز هذه التشريعات في زمن قياسي.

وقال المسعود إن "هناك تشريعات قادمة تركز على التنمية وتنويع مصادر الدخل ومشاريع رأسمالية استثمارية والبديل الاستراتيجي مع زيادة الرواتب للموظفين والمتقاعدين وتحسين المستوى المعيشي لهم في ظل رقابة حكومية على الأسعار وتشجيع التنافسية وتفعيل دور جهاز حماية المنافسة".

وأكد أنه وفقا للبيان الذي أصدره النواب في بداية الفصل التشريعي فإن خارطة طريق العمل التشريعية ستستمر حتى إقرار كل التشريعات المهمة للبلد حتى يتم تحقيق الهدف منها بالإصلاحات الحقيقية في المجالات المالية والاقتصادية والتعليم وتوفير فرص العمل للشباب الكويتي وإحداث طفرة في المشاريع الإسكانية.

وأكد المسعود أن القادم من الأيام سيشهد تشريعات مستحقة وأن هذا المجلس سيكون عنوانه الرئيس إنجازات للشعب الكويتي بما يحقق التنمية والتطوير والنهضة وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الاستدامة للأنظمة المالية والاقتصادية والتعليمية وغيرها ورفاهية المواطن.